فلسطين المحتلة : من « صمود » المقومات الى مقومات الصمود

انطوان منصور

لم تستأثر منطقة من العالم بهذا القدر من الجدل حول مقوماتها الاقتصادية ، كذلك الذي جرى بالنسبة لمنطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلتين . ويعود طرح نظرية المقومات الى بعض الاقتصاديين التقليديين الذين ربطوها بحجم العناصر المكونة للدولة (المساحة ، الموارد الطبيعية ، عدد السكان ، الخ ...) ، وركزوا بشكل خاص على الامم الصغيرة المطالبة بالاستقلال ، او تلك التي نالت استقلالها حديثاً . واصبح وجود هذه الامم ، وحتى حق وجودها مرتبط بقابليتها للحياة اقتصادياً .

وتجدر الاشارة هنا ، الى ان موضوع المقومات ، لم يطرح على الدول الاوروبية نفسها ، باستثناء ما حصل بعد الحرب العالمية الاولى عندما بدأ منظرو « الانشلوس » ، يطالبون بالحاق دول اوروبا الوسطى بالمانيا بحجة أن هذه الدول لا تتوفر فيها المقومات الاقتصادية . وقد كتب الكثير حول موضوع المقومات والحجم ، على اثر تقسيم النمسا بعد الحرب العالمية الاولى . وقام وقتذاك كل من انصار الدولة النمساوية المستقلة ، ومعارضي هذا الاستقلال (اي الذين كانوا يطالبون بضم النمسا الجديدة الى المانيا) ، قاموا ، وفي نصوص حماسية ، باعداد الدراسات ، حول القدرات الاقتصادية للدولة الجديدة[1] ، وركزت الدعاية الالمانية ، من جهة ، على ثروات الاراضي المقتطعة من النمسا ، ووصلت الى استنتاج مفاده ان النمسا في حدودها الجديدة الضيقة لا تتوفر فيها المقومات الاقتصادية لبناء الدولة ، واستثنت اي حل غير حل « الانشلوس » . اما مناهضو التوسع الالماني ، فقد وصفوا ، من جهة اخرى ، اوضاع البلد الاقتصادية وطاقاته

وامكانيات التنمية المتاحة له بهدف اثبات قابلية النمسا للحياة اقتصاديا[2] . ويظهر لنا بوضوح ان هؤلاء الاقتصاديين انطلقوا آنذاك من نظرية المقومات لتبرير موقف سياسي مسبق ، إما استقلال النمسا في حدودها الجديدة ، وإما الحاقها بالمانيا .

وكثيراً ما برر منظرو الاستعمار استمرار السيطرة الاستعمارية بالتشديد على الحجم الصغير للأمم المستعمرة ، وذلك من خلال ربط الاستقلال السياسي بنظرية الحجم . وقد عبر ستيورات ايستون ، احد هؤلاء المنظرين ، عن ذلك بقوله : « إن هناك اراض لا يسمح حجمها الصغير جداً من اتمام استقلالها كدول ذات سيادة »[3] . وذكر بأمثال الغوادلوب والأنتيل والمارتينيك ، هذه المناطق التي تشهد عملية دمج اقتصادي وسياسي مع المستعمر ، والغريب في كل ذلك أننا لم نر هؤلاء المنظرين يثيرون مثلا حتى يومنا هذا مسألة مقومات « اللكسمبورغ » .

ان النقاشات الدائرة اليوم حول امكانيات الدول الصغيرة للنمو الاقتصادي وقابليتها للحياة والاستمرار ، لا معنى لها ، بعد أن دخل العالم عصر التكامل الاقتصادي[4] . حيث تم تشكيل تجمعات كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية في مجالات التعاون الاقتصادي ، منها السوق الاوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة ، الخ ... حتى ان الدول الصغيرة تكتلت فيما بينها ، في منظمات ومؤسسات اقليمية بهدف الدفاع عن مواردها من ثروات طبيعية ومواد اولية (الاوبك ...) .

ومن الملاحظ ان الجدل حول موضوع المقومات قد استؤنف في السبعينات ، وبالخصوص بعد حرب اكتوبر – تشرين الاول ١٩٧٣ ، يوم بدأ الحديث عن مشروع قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة . وقد كتب الكثير في هذا المجال ، وعولج موضوع الدولة الفلسطينية انطلاقاً من دراسة مقومات هذه الدولة ، وقابليتها للحياة اقتصادياً وقدرتها على الاستمرار والبقاء . وقد حدد الباحثون الذين تناولوا الموضوع ، الخيارات المختلفة حول المستقبل السياسي للدولة المقبلة ، انطلاقاً من مفاهيم اقتصادية ضيقة ، واعتمدوا بالفعل على مواقف سياسية مسبقة ، لتبرير قابلية هذه الدولة او عدم قابليتها للحياة اقتصادياً ، وكأن الحلول الخاصة بمستقبل هذه الاراضي تقوم على دوافع اقتصادية .

الطروحات النظرية حول مقومات الدولة الفلسطينية .

١ – نظرية « الحجم » وضرورة التعاون الاقتصادي مع اسرائيل

خرجت « ف.بول » في كتابها حول « الضفة الغربية ، هل هي قابلة للحياة ؟ » ، باستنتاج مفاده ان المقومات الاقتصادية للضفة مرتبطة ، بشكل تام ، بالعلاقات التي قد تنسجها مع الدول المجاورة . اذ تعتبر « بول » ان الدولة القابلة للبقاء هي تلك التي تتيح لها « ميزاتها الاقتصادية نمواً اقتصادياً متواصلا ، وزيادة في معدل الدخل الفردي،وتسمح النشاطات الاقتصادية فيها بالحد الادنى من الاستقرار الاجتماعي والسياسي . وفي المقابل ، يتطلب البقاء الاقتصادي ظروفاً سياسية واقتصادية تسمح لها بالنمو والتنمية »[5] . واستناداً الى هذا التعريف ، نرى انه من